

«أوبك» تخفض توقعات نمو الطلب العالمي على النفط 2024 و2025»



خفضت أوبك في تقريرها الشهري لشهر ديسمبر توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2024 بمقدار 210 آلاف برميل إلى 1.6 مليون برميل يوميا، على أساس سنوي. ويجري الجزء الأكبر من هذا التعديل في الربع الثالث من عام 2024، مع الأخذ في الاعتبار البيانات الهبوطية التي وردت مؤخرا للربع الثالث من عام 2024. وقد تم تعويض المراجعات النزولية لطلب النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ جزئيا عن طريق تعديل تصاعدي لطلب النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا استنادا إلى البيانات الفعلية.

وفي الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم إجراء تعديلات نزولية للصين والهند وآسيا الأخرى والشرق الأوسط وأفريقيا استنادا إلى البيانات الفعلية الواردة، وقد تم تعويض هذه جزئيا عن طريق تعديل تصاعدي لدول أوراسيا الأخرى. وفي عام 2024، من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأكثر من 0.1 مليون برميل يوميا، ويرجع ذلك في الغالب إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأمريكتين، بدعم من النمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا. ومع ذلك، من المتوقع أن تنخفض منطقة آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قليلا، على أساس سنوي.

وفي الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من المتوقع أن يرتفع نمو الطلب على النفط بنحو 1.5 مليون برميل يوميا، على أساس سنوي، مدفوعا بالصين وبدعم من دول آسيا الأخرى والهند والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 105.5 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من 2024 و103.8 مليون برميل يوميا في عام 2024.

وفي عام 2025، من المتوقع أن يبلغ نمو الطلب العالمي على النفط 1.4 مليون برميل يوميا، على أساس سنوي، وهو تعديل هبوطي طفيف بنحو 90 ألف برميل يوميا، مما يشير إلى مستوى نمو صحي مقارنة بمتوسطات ما قبل الجائحة. ومن المتوقع أن يكون معظم هذا التعديل النزولي في الربع الثالث من عام 2025، نظراً للتعديل النزولي للربع الثالث من عام 2024 وانخفاض نمو الطلب بشكل عام في عام 2025 مقارنة بعام 2024.

ومن المتوقع أن ينمو الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا على أساس سنوي، في حين من المتوقع أن يرتفع الطلب في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار

1.3 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يكون الطلب على النفط في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مدفوعاً في الغالب بمتطلبات الصين، بدعم من دول آسيا الأخرى والهند والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يتعزز النمو من خلال الطلب القوي على السفر الجوي والتنقل الصحي على الطرق، بما في ذلك الديزل على الطرق والشاحنات، فضلاً عن الأنشطة الصناعية والبناء والزراعة الصحية في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبالمثل، من المتوقع أن تستمر إضافات الطاقة الإنتاجية وهوامش البتروكيماويات في المساهمة في نمو الطلب على النفط. ومن حيث المنتجات، من المتوقع أن يكون الطلب على النفط مدفوعاً بمتطلبات وقود النقل، بقيادة الطائرات/الكيروسين، يليه البنزين والديزل. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 106.9 مليون برميل يومياً في الربع الرابع من 2025 و105.3 مليون برميل يومياً في عام 2025.

• النمو الاقتصادي العالمي

استمرت اتجاهات النمو الاقتصادي القوية نحو نهاية العام، مما أدى إلى بعض التحديثات السعودية الطفيفة في اتجاهات النمو الاقتصادي المتوقعة عبر العديد من الاقتصادات. ومع ذلك، تظل توقعات النمو العالمي دون تغيير عند 3.1٪ لعام 2024 و3٪ لعام 2025.

استمر اتجاه النمو الإيجابي الذي لوحظ سابقاً في الولايات المتحدة في النصف الثاني من عام 2024 ومن المتوقع أن يستمر حتى عام 2025. وعلى النقيض من ذلك، شهدت منطقة اليورو واليابان نموًا اقتصاديًا أقل حيوية.

ومع ذلك، من المتوقع أن تستمر كلتا المنطقتين في تجربة نمو سليم ومتعافي تدريجياً في عام 2025. واصلت البرازيل وروسيا الحفاظ على اتجاهات النمو القوية. واجهت الهند بعض الزخم البطيء في الربع الثالث من عام 2024، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تباطؤ التصنيع، ولكن من المتوقع مع ذلك أن ينتعش الاقتصاد نحو نهاية عام 2024 وفي عام 2025. في الصين، من المتوقع أن تدعم تدابير التحفيز النقدي والمالي ديناميكية النمو المتباطئة تدريجياً في البلاد، على الرغم من نشوء حالة من عدم اليقين وسط مخاوف ناشئة بشأن التعريفات الجمركية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية القادمة.

انخفض التضخم بشكل كبير منذ أوائل عام 2024 في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة، مما قد يدفع البنوك المركزية في هذه الاقتصادات إلى الحفاظ على سياسات نقدية تيسيرية في الأمد القريب، على الرغم من أن مستويات التضخم الأخيرة ظلت ثابتة نسبياً. وبالتالي، سيكون هذا خاضعاً للبيانات الاقتصادية الواردة.

بشكل عام، وعلى الرغم من حالة عدم اليقين المستمرة – مثل الضغوط الجيوسياسية والديون السيادية المرتفعة وأسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة باستمرار – من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي العالمي مدعوماً جيداً في الأمد القريب، مع إمكانية تحقيق المزيد من التحسن بما يتجاوز التوقعات الحالية.